

بالفيديو صندوق النقد: الإمارات مثال ممتاز لكيفية تحويل الأزمات إلى فرص



الخليج

صندوق النقد:
الإمارات مثال ممتاز
لكيفية تحويل
الأزمات إلى فرص





أكدت كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد، أن الإمارات مثال ممتاز لكيفية تحويل الأزمة إلى فرصة. وأن القمة العالمية للحكومات مساهمة كبيرة في رسم ملامح عالم الغد

جاء ذلك خلال افتتاح الدورة السابعة من منتدى المالية العامة للدول العربية، من تنظيم وزارة المالية في الإمارات بالشراكة مع صندوق النقد العربي، الأحد، اليوم التمهيدي للقمة العالمية للحكومات 2023. وعُقدت جلسة حوارية بعنوان «تطورات وآفاق الاقتصاد الكلي» خلال فعاليات منتدى المالية العامة للدول العربية،

ناقش خلالها الخبراء المشاركون التطورات الاقتصادية على مستوى العالم وطرق التصدي للتحديات الملحة الراهنة. وفي افتتاح المنتدى قال وزير الدولة للشؤون المالية محمد بن هادي الحسيني: منتدى المالية العامة للدول العربية هو منصة لتبادل الخبرات وتقديم الأفكار حول الخطوات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتطوير فرص الاستثمار وخلق فرص العمل.

وأشار الحسيني إلى أن تنظيم المنتدى يأتي في ظل ظروف حرجة هذا العام، حيث تتصاعد التحديات الاقتصادية العالمية وتظل مستويات التضخم مرتفعة.

• صندوق النقد

من جانبها، قالت مدير عام صندوق النقد، كريستالينا غورغييفا: «أود أن أعرب عن امتناني لكونكم مثلاً ممتازاً لكيفية تحويل الأزمة إلى فرصة. وسنبداً غداً القمة العالمية للحكومات في نسختها العاشرة وهي مساهمة كبيرة في رسم ملامح عالم الغد».

وقالت إن الدين العام في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصدر قلق، مشيرة إلى أنه بإمكان دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحقيق المرونة من خلال إطار مالي صلب ومواجهة التحديات المناخية وزيادة إيرادات الضرائب.

وقالت مدير عام صندوق النقد الدولي: «هناك ثلاثة مبادئ لتوظيف سياسات المالية العامة في بناء الصلابة: وضع إطار قوي لإدارة سياسة المالية العامة والتعامل مع المخاطر؛ التخطيط والاستثمار على المدى الطويل لمواجهة تحديات المناخ؛ تعزيز الإيرادات الضريبية».

وأوضحت: «حسب توقعاتنا، يتراجع التضخم تدريجياً مع استقرار أسعار السلع الأولية وتحقق الأثر المرجو من تشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة».

وأكدت غورغييفا أنه: «على الحكومات إدارة العديد من المخاطر التي تهدد مالياتها العامة، بما في ذلك الناجمة عن الضمانات العامة وخسائر الشركات المملوكة للدولة، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الدين وتخفيضات حادة في النفقات الضرورية».